

أشاد بفعالية التصالح والتسامح بعدن.. مجلس الوزراء :

## التأكيد على وقوف الحكومة مع كل المطالب المشروعة لأبناء المحافظات الجنوبية التشديد على استكمال المحافظين تنفيذ عملية تثبيت عمال النظافة في المحافظات

صنعا / سيا :



حيا مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الأخ محمد سالم باسندوة، الفعالية الجماهيرية الحاشدة للتصالح والتسامح التي أقيمت في محافظة عدن.. واعتبر هذه الفعالية نبزاسا يهتدى به وخطوة على طريق نشر هذه القيم الدينية والإنسانية السامية للتسامح والتصالح بين كافة أبناء الوطن، لتأسيس وإرساء ثقافة جديدة خالية من الكراهية والإقصاء..

وأشاد المجلس بالروح السلمية التي تخلت هذه الفعالية وما عكسته من معان ودلالات عظيمة، انطلاقاً من أن وحدة الصف الجنوبي وتجاوز آثار الصراعات والمآسي وأحقاد الماضي عامل أساسي نحو ترسيخ ثقافة التسامح والتصالح على امتداد الساحة الوطنية وإعادة اللحمة إلى سداها، منوها بالحماية والتعامل الراقي من قبل أفراد القوات المسلحة والأمن مع هذه الفعالية السلمية.. مشيراً إلى أن الحكومة لا تعترض على أي تعبير عن الرأي بالوسائل السلمية.

## تكليف لجنة لدراسة أوضاع الطلاب المتبعثين واقتراح المعالجات اللازمة

## إحالة مذكرة التفاهم الخاصة بتمويل وتنفيذ توسعة محطة عدن للحاويات إلى لجنة مختصة

مجال التعليم والعلوم والثقافة والفنون والأعلام والشباب والرياضة للاعوام 2013 - 2015م.. وأكد على كافة الجهات المعنية اتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة لما ورد في البرنامج وموافقة وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالنتائج اولا باول. وأقر المجلس بروتوكول التعاون في مجال الشباب والرياضة، ومذكرة التفاهم حول التعاون في مجال الإسكان بين اليمن وتركيا.. وكلف وزارة التخطيط والتعاون الدولي بمتابعة التنفيذ وموافقة رئيس مجلس الوزراء بالنتائج والمصوبات التي قد تنشأ أثناء عملية التنفيذ اولا باول.

وناقش مجلس الوزراء تقرير وزير النقل حول نتائج زيارته والوفد المرافق له الى جمهورية الصين الشعبية نهاية الشهر الماضي. ووافق مجلس الوزراء بهذا الشأن على مذكرة التفاهم الموقعة بين مؤسسة موانئ البحر الأحمر اليمنية وشركة شيفكو الصينية لتمويل وتنفيذ مشروع رصيف الحاويات بميناء الحديدة، والبالغ كلفته الاجمالية 307 ملايين دولار ويشمل بناء محطة حاويات جديدة بطول 600 متر على طول الرصيف وبعمق 12 متراً، إضافة الى المرافق، رصيف الكرينات، معدات مناولة البضائع وزوارق القطار البحرية. ووجه المجلس وزارتي النقل والتخطيط باستكمال الإجراءات القانونية للموافقة على المذكرة.

كما احال المجلس مذكرة التفاهم الموقعة بين مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية والشركة الصينية لهندسة الموانئ لتمويل وتنفيذ مشروع توسعة محطة عدن للحاويات، الى اللجنة الوزارية المكلفة بالإشراف على تطوير وإدارة وتشغيل محطة عدن للحاويات للدراسة.

استقرض مجلس الوزراء نتائج أعمال اللجنة الوزارية المكلفة بمعالجة سداد الرسوم المستحقة لصندوق الترويج السياحي لدى شركة الخطوط الجوية اليمنية وطيران السعيدة.

وأقر بهذا الشأن الإزام الخطوط الجوية اليمنية وطيران السعيدة بسداد رسوم مجلس الترويج السياحي كاملة للعام 2012م خلال مدة اقصاها شهر من تاريخه، وجدولة المديونية لعامين 2010 و 2011م على أقساط شهرية على ان لا تتجاوز مدة سداد كامل الرسوم لعشرين عاماً نهاية ديسمبر القادم.

والإزم المجلس الخطوط الجوية اليمنية وطيران السعيدة بسداد رسوم الترويج السياحي اعتباراً من مطلع العام الجاري بشكل مستمر ومنظم وخلال مدة اقصاها عشرة أيام من تاريخ استلامهم مطالبة مجلس الترويج الشهرية. وأكد المجلس استمرار الهيئة العامة للطيران المدني بموافقة مجلس الترويج السياحي باحصائيات اعداد المغادرين لاراضي الجمهورية اليمنية جوا ولجميع المطارات شهريا، بما يضمن تحصيل موارد المجلس على اكمل وجه. واطلع مجلس الوزراء على التقرير الأسبوعي لوزير الدولة لشؤون مجلس النواب والشورى بشأن تنفيذ الإجراءات الدستورية والقانونية المتعلقة بأعمال الحكومة لدى مجلس النواب خلال الفترة من 7 - 12 يناير الجاري.

يناير 2010م، وفي ضوء نتائج الحصر والتقييم المقدمة من اللجنة المشكلة من وزير المالية لهذا الغرض. ووافق المجلس بهذا الخصوص على نتائج تقييم اصول وخصوم مزارع ابقار إنتاج الالبان برصاية ورباط القلعة والمركز المالي كما في 1 يناير 2010م.. واعتمد المركز المالي للمزارع بمبلغ إجمالي قدره مليار و483 مليوناً و306 آلاف ريال لكل جانب من جاني الموجودات والمطالب، وحدد راسمالمها بمبلغ إجمالي مليار و390 مليوناً و928 ألف ريال، وفقاً لنتائج التقييم.

كما وافق المجلس على افضال مديونية وزارة الزراعة والري والارصدرة المرحلة والجامدة في مخصص الديون المشكوك فيها بمبلغ وقدره 61 مليوناً و57 ألف ريال..وأقر إعادة كافة اصول مزرعة رباط القلعة وفقاً للمحضر الاستلام وكذا دفع الإيجارات المستحقة خلال الفترة من 1998م حتى تاريخه.

ووجه مجلس الوزراء ادارة المزارع باعداد نظام للصيانة وفق خطط وبرامج مدروسة بما يمكنها من المحافظة على جميع اصولها الثابتة اولا باول. واستعادة اصولها الثابتة لدى الغير حتى تاريخ التقييم والتوجيه الى الجهات المختصة المعنية بتقديم كافة اوجه الدعم والمساعدة بما يمكنها من استعادة حقوقها.

وأكد المجلس اهمية العمل على إعادة تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وتفعيل المراجعة الداخلية، وتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير لجنة الحصر والتقييم للمزارع. واستمع مجلس الوزراء الى تقرير وزير التعليم العالي والبحث العلمي عن المشاكل والصعوبات التي تعترض الطلاب الدارسين في الخارج، ومطالباتهم بزيادة المساعدات المالية الممنوحة لهم.. وكلف المجلس بهذا الشأن لجنة لدراسة اوضاع الطلاب المتبعثين واقتراح المعالجات اللازمة ورفعها الى مجلس الوزراء.

وناقش مجلس الوزراء مشروع القرار الخاص بتنظيم اجراءات السفر الخارجي للوزراء ونواب الوزراء، والهادف الى تحديد حالات السفر بغرض ترشيد الاتفاق ووضع ضوابط واجراءات محددة لذلك.. وأرجأ المجلس البث في الموضوع الى اجتماعه القادم لحين تقديم اعضاء المجلس ملاحظاتهم على مشروع القرار.

واستعرض مجلس الوزراء نتائج أعمال اجتماعات الدورة السادسة للجنة الوزارية اليمنية التركية المشتركة التي عقدت في العاصمة صنعاء خلال الفترة 23 - 25 نوفمبر 2012م.

واعتمد المجلس بهذا الخصوص بروتوكول اجتماعات الدورة السادسة للجنة.. ووجه الوزراء المعنيين باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ ما ورد فيه وموافقة وزارة التخطيط والتعاون الدولي بتتلف ذلك بما يستجد لاحقاً اولا باول.

كما وافق على اتفاقيتي التعاون الموقعة بين اليمن وتركيا في مجال التعليم الفني والتدريب المهني والنقل الجوي.. وكلف وزارة الشؤون القانونية باستكمال الإجراءات القانونية للمصادقة على هذه الاتفاقيات بالتعاون والتنسيق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

وصادق المجلس على برنامج التعاون بين الحكومة اليمنية والحكومة التركية في

2006م الخاص بانشاء الهيئة العامة لاراضي والمساحة والتخطيط العمراني، بعد مراجعته من وزارة الخدمة المدنية.. وكلف وزير الشؤون القانونية ورئيس الهيئة العامة لاراضي متابعة استكمال الاجراءات القانونية اللازمة. وتهدف التعديلات المقترحة والمقدمة من رئيس الهيئة العامة لاراضي الى تلافي جوانب القصور التي ظهرت أثناء عملية التنفيذ خاصة في البناء التنظيمي للهيئة، والحد من الترخيم الهيكلي والزالة اي عوائق التنفيذ، وكذا إعادة الهيكلة بصورة تتلام مع طبيعة العمل وتكفل تبسيط الاجراءات ودقة تحديد المهام والمسؤوليات نظراً لما تمثله هذه الخطوة من أهمية بالغة في تحسين كفاءة وفعالية أداء الهيئة بما يعكس بثأره الإيجابية على تحسن بيئة الاستثمار وقطاع البناء والتشييد والحد من النزاعات القضائية والحفاظ على اراضي وعقارات الدولة.

وتضمن التعديل المقترح اجراء التعديلات اللازمة في المادتين 2 و 5 وتعديل المواد 18، 19، 28.

واطلع مجلس الوزراء على تقرير اللجنة الوزارية لتقييم اوضاع ومعالجة صناديق وعمال النظافة والتحصين بامانة العاصمة والمحافظات.. وشدد بهذا الخصوص على المحافظين سرعة استكمال التنفيذ لعملية التثبيت لعمال النظافة في ضوء الاعداد المعتمدة والقواعد والضوابط المقررة من المجلس.

وأكد المجلس على اللجنة الوزارية استكمال وضع الضوابط والاجراءات المتعلقة بتثبيت عمال الحدائق والتشجير في امانة العاصمة وعواصم المحافظات على ان يرتبط ابلاغها بخصمها من الوظائف على اساس نتائج تقييم اعمال انجازها للمرحلة الاولى من تثبيت عمال النظافة.

ووافق المجلس على خطة العمل لتنفيذ المهام المتبقية من عملية التقييم لاوزاع صناديق النظافة مؤسسياً وماليا وادارياً ووظيفياً واعداد الابرار التنظيمي المتكامل لاعمال والنشطة صناديق النظافة في امانة العاصمة والمحافظات واعتماد الموازنة التقديرية المقترحة لتنفيذ المهمة.

وأقر المجلس إعادة تشكيل اللجنة الوزارية من كل من وزراء الخدمة المدنية والمالية والادارة المحلية وامين العاصمة واقتصر التمثيل في اللجنة الفنية على ممثلي الجهات الرسمية.

وكلف وزير الادارة المحلية ابلاغ محافظي المحافظات بتحمل مسؤولياتهم بالنظر في اي مطالب مشروعة ومدى إمكانية تنفيذها مع اتخاذ الترتيبات اللازمة للحد من آثار اي اضراب تحدث من خلال تأمين استمرار تشغيل المعدات التابعة لصناديق النظافة في نقل المخلفات اولا باول ولو ادى ذلك الى الاستعانة بالقطاع الخاص، ومنع حدوث اي اعتماد على العاملين الراغبين في اداء واجباتهم مع الاحتفاظ بحق اي عامل بالاضراب وفقاً للقانون.

وناقش مجلس الوزراء مذكرة وزير الزراعة والري والمالية بشأن نتائج حصر وتقييم اصول وخصوم مزارع ابقار الالبان برصاية (مزرعة رصاية ومزرعة رباط القلعة) واطهار مركزها المالي وجميع موجوداتها ومطالبها المختلفة كما في 1

وأستحسن المجلس محاولة بعض وسائل الاعلام نكء جروح الماضي بدلاً من ان تعمل على تضييدها انطلاقاً من رسالتها الإيجابية والحيوية التي ينبغي ان تقوم بها تجاه الوطن وخاصة في الظروف الراهنة.

وأكد مجلس الوزراء ان القيادة السياسية ممثلة بالأخ رئيس الجمهورية وحكومة الوفاق الوطني عازمة على ايلاء القضايا العالقة في المحافظات الجنوبية كل الاهتمام والعناية واتخاذ حلول ومعالجات جذرية وعملية لها بعيداً عن القرارات والوعود.. لافتاً الى وقوف الحكومة مع كل المطالب المشروعة والقضايا الحقوقية لابناء المحافظات الجنوبية وكافة ابناء الوطن، وانها ستستجوب مع هذه القضايا وتوليها الاهتمام اللازم.

ووافق مجلس الوزراء على مشروع القرار الجمهوري الخاص بانشاء هيئة مستشفى مارب العام بعد مراجعته من اللجنة الوزارية المكلفة بذلك.. وكلف وزير الصحة العامة والسكان والشؤون القانونية متابعة استكمال الاجراءات القانونية الخاصة

باصدار القرار. وتهدف الهيئة الى المساهمة في تنفيذ مسؤوليات الوزارة في مجال تقديم الخدمات الطبية والصحية للمواطنين من خلال ادارة وتشغيل المستشفى والارتقاء بمستوى خدماته وتمييزها وتبويبها بما يلي حاجة المجتمع الصحية والطبية ويسهم في تحقيق اغراض التنمية الشاملة وفقاً لأسساسة الصحية العامة للدولة.

وتكون مشروع القرار من 26 مادة موزعة على خمسة فصول تشمل التسمية والتعاريف والانشاء، اهداف ومهام واختصاصات الهيئة، ادارة الهيئة، موارد الهيئة ونظامها المالي واحكام ختامية.

كما وافق مجلس الوزراء على مشروع القرار الجمهوري الخاص بشأن الالحة التنظيمية لوزارة الادارة المحلية، بعد مراجعته وفقاً للمعايير والمرجعيات التنظيمية والقانونية بما يتفق مع توجهات الحكومة في مجال الحكم الرشيد.

ويهدف المشروع الى إعادة النظر في هيكل وزارة الادارة المحلية وتقليص عدد قطاعاتها وادارتها العامة بما يتفق والتوصيات المقدمة من الخبراء الدوليين والمحليين ورؤية الوزارة، حيث تم تخفيض عدد القطاعات من 4 الى 7 قطاعات ونسبة تخفيض 43 بالمائة وعدد الادارات العامة من 41 الى 26 ادارة عامة بنسبة تخفيض 37 بالمائة.

واستجاب الهيكلية المقترحة في المشروع للمتغيرات التي تشهدها اليمن خلال الفترة القادمة بشأن الامركزية ونور وزارة الادارة المحلية في الرقابة والاشراف على الوحدات المحلية، إضافة الى وضوح الادوار والمسؤوليات المناطة بالوزارة بكافة تكويناتها وازالة الازدواج والتعارض بين اختصاصات بعض تكويناتها.

واشتمل مشروع الالحة والهيكل التنظيمي على 51 مادة موزعة على اربعة ابواب تتضمن المهام والاختصاصات الاساسية وقيادة الوزارة، إضافة الى تنظيم الوزارة واحكام عامة.

وأقر مجلس الوزراء مشروع تعديل بعض مواد القرار الجمهوري رقم 35 لسنة

صنعا / سيا :

دشن وزير الدفاع اللواء اليرك محمد ناصر أحمد المرحلة الأولى من العام التدريبي والعملي والقتالي والإعداد المعنوي 2013م في معسكر السبعين بقيادة المنطقة العسكرية الشمالية الغربية.

وفي التشدين الذي حضره نائب رئيس هيئة الأركان العامة للشؤون التدريب والمنشآت التعليمية اللواء اليرك علي سعيد عبيد، وقائد المنطقة العسكرية الشمالية الغربية اللواء اليرك علي محسن صالح ومستشار القائد الأعلى للقوات المسلحة اللواء اليرك صالح الضنين وقائد الشرطة العسكرية العميد اليرك مجلي مجيد علي وزير الدفاع كلمة نقل في مستهلها تحيات وتبريكات الأخ المشير عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة بمناسبة تدشين العام التدريبي الجديد.

وأكد وزير الدفاع أن القوات المسلحة ستظل قوة بيد الشعب تدين بالولاء المطلق لله ثم للوطن والثورة والوحدة بعيدة عن الانتماءات الضيقة والولاءات الحزبية والمناطقية تؤدي مهامها كما حددها دستور الجمهورية اليمنية.

وأشار إلى أهمية وحدة الصف وتعزيز التلاحم والتكاتف بين كافة منتسبي القوات المسلحة باعتبارهم رمزا للوحدة الوطنية.. مشيداً بدور منتسبي معسكر السبعين من خلال مساندتهم لثورة الشباب السلمية وحمايتهم لها والتي مثلت فخراً لليمن. ولفت إلى التقدّم الذي وصلت إليه اليمن من خلال التوافق الوطني وفقاً لبنود المبادرة الخليجية وأنها التنفيذية المزمّنة. موضحاً أن القوات المسلحة قطعت شوطاً كبيراً في استعادة وضعها الطبيعي معززة صفوفها بالتلاحم والقوة لأداء الواجب الوطني المقدس في حماية الوطن وأمنه ووحدته واستقراره. وقال اللواء أحمد «الوطن أمانة في أعناق الجميع ويجب

## لدى تدشينه العام التدريبي الجديد للمنطقة العسكرية الشمالية الغربية

# وزير الدفاع : القوات المسلحة قطعت شوطاً كبيراً في استعادة وضعها الطبيعي



وكان رئيس أركان المنطقة العسكرية الشمالية الغربية العميد اليرك عبدالعزيز الشميري ألقى كلمة أشار فيها إلى تزامن فعاليات تدشين العام التدريبي الجديد مع التطورات والمتغيرات التي شهدتها اليمن ومنها انتخاب فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي رئيساً للجمهورية وقائداً أعلى للقوات المسلحة لتلبية لمطالب الشعب اليمني وتنفيذها والمادة الخلقية وآلياتها التنفيذية المزمّنة. وأكد تأييد جميع منتسبي القوات المسلحة لقرارات رئيس الجمهورية في إعادة هيكلة القوات المسلحة التي جاءت لتصح مسار بناء جيش وطني قوي لحماية الوطن وأمنه

واليمين ووحدته وأمنه وتقدمه وازدهاره.. وحثّ المقاتلين على أهمية الحفاظ على الانضباط العسكري الواعي وعلى جاهزية المعدات والأسلحة فنياً وقاتلياً وبذلل المزيد من الجهود في سبيل التحصيل العلمي والعسكري من خلال منشآت ومدارس ومعاهد ووكليات القوات المسلحة المختلفة. وقال وزير الدفاع «سيتم توسيع قوات حفظ السلام اليمنية وتنمية قدراتها وكفاءتها كونها تمثل القوات المسلحة اليمنية في مختلف أنحاء العالم مع الأشقاء والأصدقاء».



علينا معرفة الواجب الملحق على عواقتنا في أداء الواجب أمام الله وأمام الشعب اليمني العظيم في تنفيذ مختلف المهام لحماية اليمن الواحد الذي نعزز ونفتخر جميعاً بالانتماء إليه». وأضاف «إن على كافة أبناء الوطن مساندة الحوار الوطني لتخرج اليمن إلى بر الأمان لضمان تحقيق العدل والمواطنة المتساوية لكافة أبناء اليمن في ظل قيادة الأخ المناضل الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة الذي تحمل مسؤولية قيادة البلاد في أصعب الظروف وأشدها قسوة من أجل الحفاظ على

اليمين ووحدته وأمنه وتقدمه وازدهاره.. وحثّ المقاتلين على أهمية الحفاظ على الانضباط العسكري الواعي وعلى جاهزية المعدات والأسلحة فنياً وقاتلياً وبذلل المزيد من الجهود في سبيل التحصيل العلمي والعسكري من خلال منشآت ومدارس ومعاهد ووكليات القوات المسلحة المختلفة. وقال وزير الدفاع «سيتم توسيع قوات حفظ السلام اليمنية وتنمية قدراتها وكفاءتها كونها تمثل القوات المسلحة اليمنية في مختلف أنحاء العالم مع الأشقاء والأصدقاء».